المرحلة الانتقالية ومستقبل الحركة الإسلامية في السودان

د. خيري عمر

ملخص: بعد إزاحة عمر البشير، الرئيس السوداني السابق، من السلطة، تثور نقاشاتٌ حول مستقبل الحركة الإسلامية في السودان، وهنا تبدو أهمية تناول المسار التنظيمي للحركات المنحدرة من الإخوان المسلمين، والقوى الفاعلة خلال المرحلة الانتقالية مثل تحالف إعلان الحرية والتغيير، وذلك بالإضافة إلى المجلس العسكري الانتقالي؛ إذ يمكن الزعم بأن مستقبل الحركة الإسلامية يرتبط أساسًا بمسار الفترة الانتقالية، وخصوصًا ما يرتبط بصياغة العلاقات المدنية-العسكرية، حيث تدور المناقشات الحالية حول ترتيبات الفترة الانتقالية وسياسات التعامل مع النظام السابق، ومن الملاحظ أن التحديات الأساسية تكْمُن في المدى الذي تصل إليه سياسات الدمج والاستبعاد للمكونات الإسلامية من المشاركة السياسية.

التطورات البنيوية للحركة الإسلامية

منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى نهاية الستينيات، شهدت الحركة الإسلامية في السودان تطورات تنظيمية وفكرية كثيرة، تم خلالها تكوين «جبهة الميثاق الإسلامي» لتكون واجهةً للإخوان المسلمين، ولكن رغم عمليات التحديث في الحركة، فإنها لم تستطع ملاحقة التغيرات السياسية في الدولة الوليدة آنذاك[1]. ولذلك مع منتصف السبعينيات، شهدت جبهة الميثاق تحديثًا تنظيميًّا جديدًا، حيث تأسَّست الجبهة الإسلامية، وتحوَّلت إلى تنظيمٍ لامركزي، مما ساهم في ظهور الأنشطة النوعية لقطاعات نشر الدعوة والمرأة والاقتصاد كوظائف تكاملية لتطوير الحركة، كما أعلنت الحركة قبولها بالتعدُّدية، وأن وصولها للسلطة «وللتمكين» لا يكون عبر إزاحة الأحزاب والحركات الأخرى، وتبنَّت صيغة «التمكين المتكامل»، وهو ما يعني القبول بالتنافسية[2].

وعلى مدى سنوات حكم جعفر نميري، منذ عام 1976 وحتى منتصف الثمانينيات، كانت الجبهة تعمل في غياب الأحزاب السياسية، سواء التقليدية كالأمة والاتحادي الديمقراطي، أو الأحزاب الحديثة؛ مما سهَّل لها فرصة ملء الفراغ والانتشار في الشارع والمؤسسات، وتوسيع قاعدتها الاجتماعية عبر تكوين تيار شعبيٍّ واسع، بالإضافة إلى بروز العديد من الرموز الإسلامية، بحيث صارت واحدةً من القوى الرئيسة في انتفاضة أبريل ١٩٨٥. وبشكل عام، ساعدت اللامركزية التنظيمية للحركة على انتشارها اجتماعيًّا وتغلغلها داخل الدولة والجيش[3]. ونتيجة لذلك، عندما سقط نميري، كانت الجبهة مستعدةً للتغيرات الجديدة، وكانوا أسرعَ طرفٍ للتعامل مع مرحلة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦-1989، واعتُبر أن ظهور الجبهة الإسلامية القومية يمثِّل الطور الأخير للحركة الإسلامية، ولم تعد واجهةً دعوية أو سياسية لحركة الإخوان، بل قامت بكل الوظائف بنفسها[4].

وبعد ما عُرف بثورة الإنقاذ، مع بداية التسعينيات، بدأ الترابي مرةً أخرى عمليةَ تحديثٍ لحركة الإخوان المسلمين في السودان، وعمل على نقلها من حالة الجماعة إلى حالة المجتمع، ومن دعوةٍ إلى دولة؛ لتتلاءم مع المرحلة الجديدة. غير أن ذلك لم يحقِّق النتائج المرجوَّة بسبب الانقسامات المتتالية للحركة الإسلامية، نتيجة التناقضات الواضحة في سياساتها، كما أن الحركة واجهت قيودًا داخلية وخارجية، ولم تستطع بناء نموذجٍ مستقر للتغير السياسي في السودان، ودخلت في صداماتٍ سياسية وعسكرية، كما أنها فشلت في التصدِّي لأزمة التكامل الوطني في الدولة[5].
كلُّ هذه العوامل أدَّت إلى ظهور انقساماتٍ كثيرة داخل الحركة الإسلامية برز منها توجهان أساسيان:

1- المدرسة التقليدية ويمثِّلها الصادق عبد الماجد، وهي ترفض برامج التحديث وترى أن تراث الإخوان كافٍ وملائمٌ، كما كان أنصارها متحفظين على عمليات التحديث بسبب إضعافها للعلاقة مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

2 - التوجه الثاني، الأقرب لمدارس السلفية الظاهرية، وهو الذي لم يستطع استساغة الاجتهادات الفقهية الجديدة، التي سعت لمواجهة التحديات المعاصرة.

وعلاوةً على ذلك، فقد خرجت مجموعاتٌ أخرى نتيجة الضغوط السياسية؛ إذ إن طبيعة تشكيل جبهة الميثاق كانت ملائمةً لمرحلة الانفتاح السياسي في الستينيات، لكن القيود السياسية التي ظهرت لاحقًا أدَّت إلى تفتُّت الجبهة وانقسامها[6].

أحزاب الحركة الإسلامية

يمكن القول إن التحولات التي شهدتها الجبهة القومية الإسلامية في بداية الثمانينيات قد شكَّلت قطيعةً مع الإخوان المسلمين، وبعد انتفاضة ١٩٨٥ استكملت انفصالها عن التنظيم الدولي للإخوان؛ وفي أعقاب انقلاب ١٩٨٩، أدَّت تداعيات الأحداث - خصوصًا النزاع بين حسن الترابي وعمر البشير - إلى تبلور مجموعتَيْن رئيستَيْن تشكِّلان خلفية الإسلام السياسي في السودان: الحركة الإسلامية/المؤتمر الوطني، والمؤتمر الشعبي العام،
علاوةً على جماعة الإخوان التي صارت هي المكوِّن الضعيف في الحركة الإسلامية[7].

1 - الحركة الإسلامية السودانية/حزب المؤتمر العام:

تأسَّس حزب المؤتمر الوطني السوداني عام ١٩٩٨ بعد حلِّ الجبهة الإسلامية القومية، وفي عام 1999 نشب خلافٌ بين البشير والترابي، وذلك على خلفية توجُّه الترابي لسنِّ تشريعات تحدُّ من صلاحيات رئيس الدولة، وقد ترتَّب على هذه الأزمة حدوث انشقاق؛ فتأسَّست «الحركة الإسلامية السودانية»، التي تكوَّنت من الإسلاميين الذين انحازوا لحكومة عمر البشير، واستمروا في صلتهم بـ «حزب المؤتمر الوطني»، وتولَّى «علي عثمان طه»، نائب الرئيس السوداني، الأمانةَ العامة لدورتين، ثم خلفه عليها «الزبير الحسن»، وهي تشكِّل جزءًا من الحاضنة الاجتماعية للمؤتمر الوطني[8].

ومنذ بداية تشكُّل المؤتمر الوطني بدت خصائصه الشمولية، عندما اتجه إلى السيطرة على أبرز المنظمات والاتحادات، على غرار اتحاد العمَّال واتحاد المزارعين ونقابة المحامين. ويتبنَّى الحزب أيديولوجيةً محافظة، كما أنه حصل في أول انتخابات في عام ٢٠٠٠ على ٣٥٥ مقعدًا تشريعيًّا من إجمالي ٣٦٠ مقعدًا[9]. لكنه شهد انقسامًا في عام 2013، عندما لم تقبل السلطة مقترحات غازي صلاح الدين بضرورة إجراء إصلاحاتٍ سياسية وعدم ترشُّح البشير مرةً أخرى وتهيئة المناخ للتنافسية السياسية. وعلى إثر هذه المقترحات، تم طرد غازي صلاح الدين ومؤيديه من حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية؛ ولذلك اتجهت هذه المجموعة إلى تكوين حركة «الإصلاح الآن»[10].

2 - المؤتمر الشعبي العام:

التفَّ الجزء الآخر من الإسلاميين حول الدكتور الترابي باعتباره يمثِّل استمراريةً للمشروعية التاريخية للحركة الإسلامية، ولكن حكومة عمر البشير قد حاصرت هذه الحركة، وقد اعتمدت الحركة بشكل كبير على السمة القيادية للترابي الذي تمتَّع بعلاقاتٍ دولية وإقليمية كبيرة[11].

وسرعان ما أسَّس حسن الترابي حزب المؤتمر الشعبي عام ٢٠٠١، وظلَّ الحزب في مقاعد المعارضة حتى العام ٢٠١٧؛ ولكنه قبِل - بعد وفاة الترابي - بالمشاركة في حكومة الوفاق الوطني، حيث شارك في عدَّة مناصب وزارية ومنصب مساعد رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى عضوية البرلمان القومي والمجالس التشريعية المحلية. لكنه في الوقت الراهن يعمل على التقارب مع حالة التغيير السياسي، ويشهد حالةً من اختلاف التيارات الجيلية بين النخبة القيادية والشباب, حيث يميلون إلى الاندماج السياسي خارج الإطار الحزبي.

الإطار التنظيمي لتحالف الحرية والتغيير

صدر البيان الأول لـ«تحالف الحرية والتغيير» في يناير ٢٠١٩ برعاية أربع قوى رئيسة: «تجمع المهنيين السودانيين»، و«الإجماع الوطني»، و«نداء السودان»، و«التجمع الاتحادي المعارض»، بالإضافة إلى حزب المؤتمر السوداني. وقد تضمَّن البيان بنودًا واضحة تطالب بإسقاط البشير وتحقيق سلامٍ شامل وعادل وتشكيل حكومة انتقالية لمدة ٤ سنوات، وهي مطالب تمثِّل الحدَّ الأدنى بين أعضاء التحالفات؛ ولذلك رفض تحالف الحرية والتغيير إعلانَ الجيش السوداني، بعد عزل الرئيس السوداني عمر البشير، بتشكيل مجلس عسكريٍّ يقود البلاد لمدة عامين، حيث أصرَّ على نقل السلطة إلى مجلس انتقاليٍّ برئاسة مدنية. وبغضِّ النظر عن حداثة تحالف الحرية والتغيير، فإن التجمعات المنضوية تحت مظلته تتشابه في وجود تناقضاتٍ كثيرة، لعل أهمها الهشاشة التنظيمية وتزايد احتمالية تفكُّكها مع المضي في المرحلة الانتقالية.

1 - تجمع المهنيين السودانيين: يُعَدُّ التجمع صيغةً للتنسيق بين النقابات المهنية ولا يسعى للتحول إلى حزب سياسي، حيث ينضوي أعضاؤه في أحزابٍ سياسية أخرى، ويعتبر التجمع امتدادًا لنقابة أساتذة الجامعات غير الرسمية التي تشكَّلت في عام 2012، وتطوَّرت فيما بعد لتصبح ثمانية كيانات نقابية في عام 2016، ويسعى التجمع إلى تقديم أفكارٍ اقتصادية وسياسية لتتبناها أحزاب المعارضة.

2- قوى الإجماع الوطني: تشكَّل هذا التحالف في أواخر عام ٢٠٠٩، متكونًا من ١٧ حزبًا منها ٤ أحزاب رئيسة، هي: حزب الأمة (منشق عن حزب الأمة القومي)، والحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال، والمؤتمر الشعبي، والحزب الشيوعي. وبالنظر إلى اختلاف توجهاتهم الفكرية، يمكن تصنيف قوى الإجماع كتحالفٍ ضعيف قد يشهد تفككًا مع التغيرات السياسية.

٣ - **نداء السودان:** تأسَّس نداء السودان في ديسمبر ٢٠١٤ في «أديس أبابا» (إثيوبيا)، وضمَّ التحالف إلى جانب حزب الأمة والحزب الشيوعي السوداني عددًا من الأحزاب السياسية والحركات المسلَّحة مثل: حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وحزب البعث، وحزب الناصريين.

4 - التجمع الاتحادي المعارض: تشكَّل التجمع الاتحادي في يناير ٢٠١٨، وهو تجمعٌ للأحزاب الاتحادية المنقسمة بين المجموعات التقليدية وتلك التحديثية.

5- حزب المؤتمر السوداني[12]**:** كطبيعة الأحزاب القومية، يتبنَّى الحزب "مسرُوع الثورة السودانية" كأساس لعمله السياسى لتغيير المجتمع، ويعتبر الحزب منذ نشأته حزبًا معارضًا، رفض المشاركة في الحوارات الوطنية التي أجراها نظام البشير، ما أدَّى إلى اعتقال رئيسه السابق إبراهيم الشيخ عبد الرحمن أكثر من مرة[13]. وقد ظهر «المؤتمر السودانى» كواحدٍ من الأحزاب الأساسية في الحراك السياسي، حيث أعلن تأييده للمظاهرات ضد الحكومة السودانية، ويتسم خطابه السياسي بوجود نزعة تغييرٍ ثورية، وتكْمُن أهميته في أنه يقدِّم نفسه كمظلَّة للمستقلين وحركة الشباب، حيث يطالب بإعادة بناء النظام السياسي من دون الإسلاميين. وخلال مراحل الانتفاضة الحالية، كان حزب المؤتمر الأكثر ظهورًا في التغطية الإعلامية للحراك الشعبي.

المجلس العسكري

يعتبر المجلس العسكري الانتقالي أن دوره كان مكمِّلًا للحراك السياسي، ويحاول أن يقدِّم رؤيةً تستوعب التنوع في السياسة السودانية؛ ولذلك فقد أعلن المجلس أن سياسته هي عدم اللجوء إلى استبعاد أيٍّ من الأطراف، وفي هذا الصدد، شرع المجلس في سلسلة حواراتٍ مع القوى السياسية وتلقي رؤيتها للمرحلة الانتقالية.

وإذا كانت الرؤى المتقاربة لإدارة المرحلة الانتقالية تدور حول أدوارٍ متكاملة بين المجلس العسكري الانتقالي والسلطة المدنية، فإن نقطة الخلاف تدور حول طبيعة هذه الأدوار وتداخلها، ومدى هذه الفترة الانتقالية؛ فبينما تذهب مقترحات القوى السياسية إلى مدِّ الفترة لأربع سنوات، يتمسَّك الجيش بسنتين أو أقل، يتم خلالها أو بعدها تشكيل حكومة توافقية أو منتخبة.

وعلاوةً على ذلك، فإن لإعادة هيكلة الجيش والشرطة والجهاز الأمني أهميةً خاصَّة في المرحلة الانتقالية؛ إذ إنه - حسب رئيس المجلس العسكري - يوجد العديد من المؤسسات الأمنية التي تشكَّلت منذ زمنٍ حسب «الأهواء»، وبالتالي فإن المجلس العسكري الانتقالي قد صرَّح بأنه يستهدف تغيير النظام الأمني بحيث يضمن حرية المواطنين، كما توضِّح المؤشرات الحالية أن توجهات إعادة الهيكلة سوف تسير نحو استبعاد ميراث الحركة الإسلامية/المؤتمر الوطني من مؤسسات الدولة عبر إحالة الصف الأول من الضباط إلى الاستيداع، بما قد يفتح الفرصة لقياداتٍ جديدة شابة، لكن الأهم بالتأكيد هو أنه سيؤدِّي إلى إضعاف نفوذ الحركة الإسلامية/المؤتمر الوطني في السياسة الأمنية[14].

المآلات المستقبلية للإسلام السياسي

على مدى ٣٠ عامًا، تمكَّنت الحركة الإسلامية من التغلغل في مفاصل الدولة، وذلك في القطاعات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، فبعد انقلاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، صدر أول دستور للسودان في عام 1998، وخلال تلك السنوات، لم تقبل الجبهة بوجود تعدُّدية حزبية، وبعد التوقيع على اتفاقات السلام، صدر دستور ٢٠٠٥، حيث تضمَّن بعض المبادئ الديمقراطية، لكنها لم تتضمَّن وقف انتهاك الحريات الفردية والعامة أو تحدّ من هيمنة حركة الإنقاذ على مؤسسات الحكم في السودان، فقد حصل أعضاء المؤتمر الوطني على امتيازاتٍ كثيرة استخدمت لقمع المعارضين[15].

ومن الناحية الفكرية، لم تستطع الحركة الإسلامية وضعَ إطارٍ للهوية الوطنية؛ فخلال فترة حكمها، حدث انقسام حادٌّ بين الهوية العربية في الشمال والهوية الأفريقية في الجنوب، وعلى إثر هذا الانقسام حدث استقطابٌ سياسيٌّ بين الإسلاميين والقوى السياسية الأخرى، كما تراجع دور النخبة المثقفة وندرة الظواهر القيادية. وبالمحصلة، يمكن القول إن الحركة الإسلامية تشهد حالةً من التآكل الذاتي[16]. وفي الوقت الراهن، باتت الحركة الإسلامية تواجه تحديات ما بعد البشير والترابي، فبينما كان البشير يوفِّر سطوة الدولة، فإن الترابي شكَّل الدعامة الفكرية والتنظيمية؛ وبالتالي يمثِّل غياب هذه القدرات نقصًا كبيرًا في إمكانات الحركة الإسلامية بشكلٍ يُضعف من قدراتها التنافسية في المستقبل[17].

ولا يُعَـدُّ اسـتبعاد المؤتمـر الوطـني وتجريـده مـن مصـادر القـوة السياسـية والعسـكرية والاقتصاديـة عامـلًا وحيـدًا لتزايـد احتمـالات تراجـع الإسـلاميين؛ إذ إن ثمـة عوامـل أخـرى قـد تسـبَّبت في تراجـع فاعليـة الحركـة الإسـلامية/المؤتمر الوطـني بالفعـل في الحقبـة الأخـيرة: يتعلَّـق الأول بخصائـص القيـادة، حيـث تبـدو خـبرة «الزبـير الحسـن» مـن العوامـل المؤثـرة في تراجـع فاعليـة الحركـة الإسـلامية وانخفـاض عضويتهـا، فهـو لا يتمتَّع بصفـاتٍ قياديـة مثـل حسـن الـترابي أو عـلي عثمـان. أمـا العامـل الثـاني، فهـو يرتبـط بصراعـات الإسـلاميين، أو الأجنحـة المختلفـة للإخـوان المسـلمين، وأهمهـا الـصراع بـين البشـير والـترابي الـذي اتسـم في بعـض مراحلـه بالطابـع الصفـري. وهنـاك كذلـك عامـل ثالـث يتمـثَّل في الظـروف الدوليـة والإقليميـة المناهضـة للإسـلام السـياسي، وخصوصًـا بعـد وصـول الإخـوان المسـلمين في مـصر للسـلطة وإزاحتهـم منهـا، وهـو مـا لفـت الانتبـاه إلى فـرض القيـود عـلى الفـروع الأخـرى للإسـلاميين والرقابـة عليهـا، ممـا يجعـل القـدرة التنافسـية للأحـزاب المنحـدرة مـن جماعـة الإخـوان المسـلمين بشـكل عـام في الحـدود الدنيـا[18].

لكـن عـلى الجانـب الآخـر، وبالنظـر إلى التركيبـة الحزبيـة، يمكـن ملاحظـة أن السـودان يشـهد حالـةً متماثلـة مـن ضعـف الأحـزاب السياسـية (التقليديـة والحديثـة) وتفكُّكهـا، وافتقارهـا إلى الحيويـة والقـدرات السياسـية. أمـا بالنسـبة إلى المجلـس العسـكري، فسـوف تكْمُـن تحديـات إنجـاز المرحلـة الانتقاليـة في قدرتـه عـلى إعـادة هيكلـة الجهـات العسـكرية والأمنيـة وإعـادة دمجهـا في الجيش.

المراجع والمصادر

١- حسن الترابي، الحركة السلامية في السودان، حوارات أجراها محمد الهاشمي الحامدي ١٩٨٧، منتدى سور الأزبكية، ص ٢٢ – ٢٦.
٢- المرجع السابق، ٣٠ – ٣٢.
٣- المرجع السابق، ص٣٨- ٣٩.
٤- المرجع السابق، ص ٣٩ - ٤٤.
٥- W J Berridge, Hasan al-Turabi: Islamist Politics and Democracy in Sudan (New York Cambridge University Press, 2017), p 275.
٦- الترابي، مرجع سابق، ص ٣٦.
٧- د. حسن مكي، مستقبل الإسلاميين السودانيين بعد ثورات الربيع العربي (بيروت: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ١٧ نوفمبر ٢٠١٤)، ص ٣.
٨- تأسس حزب المؤتمر الوطني
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/١٦/٢/٢٠١٤/حزب-المؤتمر-الوطني-السوداني
٩- المرجع السابق.
١٠- د. حسن مكي، مرجع سابق، ص ٤ - ٥.
١١- المرجع السابق، ص ٣.
Harry Verhoeven, Water, Civilisation and Power in Sudan: The Political Economy of Military-Islamist State (New York: Cambridge University Press, 2015), p 100.
١٢- - تأسس الحزب مطلع العام ١٩٨٦ باسم «حزب المؤتمر الوطني»، لكن الحكومة أنشأت حزبًا باسم مماثل «المؤتمر الوطني»، ولم تفلح المعركة القضائية التي خاضها الحزب الأصلي في الوصول إلى شيء، فغيَّر اسمه عام ٢٠٠٥ إلى حزب المؤتمر السوداني، وذلك بعدما اندمج مع حزب الحركة المستقلة.
١٣- مولانا عبد الحميد إمام، التعريف بحزب المؤتمر السوداني، د. ت.
http://www.sudancon.org/index.php/٢٠١٥-٠٥-١٧-٠١-٥٧-٢٧/٢٠١٥-٠٦-٠٧-٢٢-٥٩-٤٨=html?start.٢٨
١٤- حوار مع رئيس المجلس العسكرى عبد الفتاح البرهان، تلفزيون السودان، ٢١ أبريل ٢٠١٩.
https://www.youtube.com/watch?v=CsEaQVΛkaC٠
١٥- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مؤتمر الإسلاميون والحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقارير الدوحة، ٢٠١٢)، ص ١٢ – ١٣.
١٦- Harry Verhoeven, op. cit, p 98.
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص ١١.
١٧- د. حسن مكي، مرجع سابق، ص ٦.
١٨- المرجع السابق، ص ٣-٤.

عن المؤلف

د خيري عمر: استاذ مساعد العلوم السياسية – جامعة صقريا. حصل على درجتي الماجستير و دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وهي دراسات في قضايا التطور لدى الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية وعلاقتها بالتحول السياسي في أفريقيا والشرق الأوسط. ونشر بحوثاً وتحليلات في دورية «دراسات شرق أوسطية»، سياسات عربية، ، رؤية تركية، ORDAF. وركز بشكل خاص على معضلات التحول السياسي في بلدان القرن الأفريقي وشمال أفريقيا ومصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وهي بحوث تتعلق بتطور النظم السياسية في المراحل الانتقالية. وقدم مساهمات أخرى عبر المشاركة في المؤتمرات الدولية بأوراق تتناول السياسات العامة والحالة الانتقالية في ليبيا.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثّل مهمتها في تطوير استراتيجيّات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وبتعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

sharqforum.org

/ SharqForum

SOUNDCLOUD / Sharq-Forum